



توقيع بروتوكول تعاون بين نقابتي المحامين في بيروت وخبراء المحاسبة المجازين

وقعت نقابتا المحامين في بيروت وخبراء المحاسبة المجازين امس بروتوكول تعاون بينهما، في احتفال جرى في قاعة المحاضرات في بيت المحامي، في حضور وزير الإعلام رمزي جريج ممثلاً رئيس الحكومة تمام سلام، النائب زياد القادري ممثلاً رئيس تيار المستقبل سعد الحريري، المدير العام لوزارة العدل القاضية ميسم النويري، ممثل المدير العام لوزارة المالية رئيس دائرة التنسيق الإداري في الوزارة منير بردويل، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير، العقيد اسكندر تقلا ممثلاً قائد الجيش، أعضاء مجلسي نقابتي المحامين وخبراء المحاسبة المجازين وحشد من المهتمين.

وبعد كلمة تقديم من عضو مجلس نقابة المحامين سميح بشراوي، ألقى نقيب المحامين جورج جريج كلمة، جاء فيها: احدى مسؤولياتنا تجديد العقد الاجتماعي وتنقيته وتفعيله،

اي بكلام آخر مصالحه المواطن والدولة، وهذا يبدأ من فوق، من الاقوى، من الدولة التي عليها اثبات وظيفتها الحاضنة، الراحية، الحامية، بل الخادمة. اعطوا خدمات للمواطن وخذوا منه الضرائب والرسوم.

وتابع: «من حق المواطن ان يعرف وجهة انفاق المال العام، وليس مطلوباً من نقابة المحامين ان تكون مشرفاً على اعادة تكوين الحسابات المالية للدولة اللبنانية وقد بدأت بها وزارة المال، وليس مطلوباً من نقابة خبراء المحاسبة ان تكون مدققاً في هذه الحسابات، بل مطلوب من نقابيين ومواطنين ومجتمعاً مدنياً، العمل والضغط لوقف منظومة الفساد والهدر وترشيد الحياة المالية في هذه الجمهورية.»

ثم ألقى نقيب خبراء المحاسبة المجازين إيلي عبود كلمة، قال فيها: «ان بعض مشاريع القوانين يفتقد الى رؤية واضحة أو تعترية بعض الشوائب ولا تتماشى ومع متطلبات العصر، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية ومصلة لبنان، توصلت الى قناعة راسخة لجهة اهمية ضم جهود نقابة المحامين في بيروت ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان لبعضها البعض، للعمل كجبهة موحدة حيث لكل من النقابيتين صفة تكميلية للسلطات العامة ودور رائد في المجتمع كل من نطاق تخصصه ويهدف التعاون الفعلي للمساهمة في اقتراح ودراسة مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات والتعليمات الوزارية في مجالات المالية العامة والضرائب والتجارة والاقتصاد والاسواق المالية وغيرها، كل ذلك من اجل خلق دينامية جديدة في التشريع وشراكة حقيقية بين السلطين التشريعية والتنفيذية من جهة والمهن الحرة في لبنان من جهة أخرى لما فيه من مصلحة للقطاعين العام والخاص والمجتمع بصورة عامة.»

وتحدثت المدير العام لوزارة العدل فقالت: ان «الوزارة دائمة الاستعداد لتسهيل التعاون بين وحداتها والنقابات والهيئات المهنية، الوطنية والاجنبية، من أجل انشاء بيئة علمية تخدم المجتمع، وهو بأشد الحاجة إليها.»

وختم الكلمات كان مع بردويل الذي أعلن دعم وزارة المالية لبروتوكول التعاون بين النقابيتين ومباركة الوزارة وتشجيعها لهذه الخطوة لا سيما أن الوزارة ترى أن الوقت قد حان ليكون في لبنان محامين ضريبيين كما في معظم بلدان العالم.»

ثم وقع النقيبان جريج وعبود بروتوكول التعاون بين النقابيتين.